دبي تستضيف المنتدى الأول لهذا المجال

«جيبكا»: نمو ملحوظ في استثمارات الأبحاث والتطوير ضمن قطاع البتروكيماويات بالخليج

أكد الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» أن منتجي البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي يتجهون بشكل أكبر نحو توسيع نطاق الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير على الرغم من التباطؤ الذي تشهده الاستثمارات العالمية في هذا المجال.

وأشار الدكتور مؤيد القرطاس، رئيس لجنة الأبحاث والابتكار في «جيبكا»، إلى الاهتمام اللافت من قبل شركات القطاع في الخليج حيث انهم اصبحوا في الطليعة بالنسبة لبناء منشآت الأبحاث والتطوير في الشرق الأوسط. وتابع الدكتور القرطاس موضحا: «في الوقت الذي يبقى فيه حجم إنفاق قطاع البتروكيماويات في المنطقة على الأبحاث محدودا مقارنة بالاستثمارات العالمية، فإن دول الخليج تسجل واحدا من أعلى معدلات النمو السنوي في الإنفاق على الأبحاث والتطوير عالميا».

وفي هذا السياق، أنفق منتجو البتروكيماويات في الخليج خلال عام 2012 ما يقدر بنحو 380 مليون دولار على أنشطة الأبحاث والتطوير، أي 0.8 في المئة فقط من مجمل الإنفاق العالمي في هذا المجال. ولكن هذه الأرقام المسجلة

نمو الصناعات البتروكيماوية

في 2012 تعكس في الوقت ذاته نمواً بنسبة 30 في المئة مقارنة بما أنفقه القطاع على الأبحاث والتطوير في عام 2011، والذي قدرت قيمته بنحو 266 مليون دولار. وفي الوقت ذاته، سجل الإنفاق العالمي نمواً بنسبة 10 في المئة فقط خلال الفترة ذاتها، مما يسلط الضوء على تنامي تركيز القطاع في المنطقة على مجالات الأبحاث والتطوير.

وقد لعبت شركات البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي أشواطاً هامة في مجال تأسيس مراكز الأبحاث والتطوير، وهو ما تجسد في قيام الشركات الخليجية الرائدة مثل سابك والتصنيع الوطنية في المملكة العربية السعودية بافتتاح مراكز أبحاث متخصصة لتطوير المنتجات وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية . وهو ما تقوم به أيضا العديد من الشركات الأخرى مثل 'سبكيم' في المملكة العربية السعودية و'بروج' في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تستعد جميعها لافتتاح مراكز متخصصة بالأبحاث في المستقبل القريب.

واختتم الدكتور القرطاس قائلاً: «نحن على ثقة بأن مراكز الأبحاث والابتكار المتخصصة بقطاع البتروكيماويات ستصبح أكثر انتشارا في دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا».

ويعتبر قطاع البتروكيماويات ثاني أكبر قطاع صناعي في الخليج، وفقا لتقديرات «جيبكا»، حيث وصل حجم إنتاج القطاع إلى 97.3 مليار دولار في 2012، بزيادة قدرها 3.2 مليارات دولار مقارنة بالعام السابق. كما بلغت إيرادات التصدير 52.7 مليار دولار في 2012.

يذكر أن الحاجة لتعزيز الأبحاث والابتكار في القطاع ستكون محور النقاشات الرئيسية في مؤتمر الأبحاث والابتكار الذي يستضيفه الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» يومي 12 و13 مارس الجاري، بمشاركة العديد من التنفيذيين من دول المجلس ودول العالم من يتقدمهم المهندس محمد الماضي، رئيس مجلس إدارة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» والرئيس التنفيذي لشركة «سابك».

الجمعية العمومية أقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 في المئة

307.1 ملايين درهم أرباح «الشارقة الإسلامي» العام الماضي

أقرت الجمعية العمومية لمصرف الشارقة الإسلامي بدورتها الثامنة والثلاثين توزيع أرباح نقدية بقيمة 242.6 مليون درهم، وذلك بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للأسهم مقارنة بنسبة 6 في المئة في عام 2012 وبزيادة بلغت 97.1 مليون درهم. وجاء الإعلان خلال اجتماع الجمعية العمومية لمصرف الشارقة الإسلامي الذي انعقد في غرفة تجارة وصناعة الشارقة.

واستعرض المجلس خلال الإجتماع مضامين التقرير السنوي وأهم النتائج المالية المتحققة للعام 2013 قدمه عبد الرحمن العويس رئيس مجلس إدارة مصرف الشارقة الإسلامي، وكشف خلاله عن مستويات النمو في إجمالي الموجودات، والأصول السائلة، وصافي تمويلات العملاء، وتميز محفظة التمويلات بالتنوع على مختلف القطاعات الإقتصادية، كما استعراض التقرير إجمالي ودائع العملاء وحقوق المساهمين والعديد من الجوانب المالية المهمة الأخرى للمصرف.

وعبر عبد الرحمن العويس رئيس مجلس إدارة مصرف الشارقة الإسلامي في حديثه عن امتنان مجلس إدارة المصرف لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة حفظه الله على دعمه اللامحدود

جانب من الجمعية العمومية

لتنمية القطاع المصرفي بشكل خاص، والقطاع الإقتصادي بشكل عام، وعلى ما يوليه من اهتمام ومتابعة للمصرف وأنشطته، كما ثمن العويس دور سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد الشارقة الرئيس الفخري لمجلس إدارة المصرف حفظه الله على كل ما قدمه خلال 18 عاما من العطاء المتواصل محققا فيها إنجازات عديدة على الصعيدين المالي والتقني التي أهلت المصرف للفوز بالعديد من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية.

وأضاف العويس:» لقد جاءت النتائج المالية الإيجابية لمصرف الشارقة الإسلامي عن عام 2013 وفقا للخطة الموضوعة والاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتعكس متانة المركز المالي وحسن الأداء على كافة أوجه أنشطة المصرف، ونوه إلى تميز محفظة التمويلات بالتنوع على كافة القطاعات الإقتصادية المختلفة بشكل يعكس الإستخدام الجيد للسيولة المتاحة والأخذ بنظر الإعتبار المخاطر المتعلقة بكل قطاع.

على صعيد متصل، وفي إطار الميزانية العمومية، حقق المصرف نموا في إجمالي الموجودات قدره 18.6 في المئة ليصل إلى 21.7 مليار درهم بزيادة بلغت 3.4 مليارات درهم مقارنة بنهاية 2012، وبلغت الأصول السائلة 5.1 مليار درهم أي ما يعادل 23.6 في المئة من إجمالي الموجودات مقارنة بـ 4.2 مليار درهم أي ما يعادل 22.7 في المئة بنهاية 2012.

في السياق ذاته بين التقرير صافي تمويلات العملاء الذي بلغ 12.5 مليار درهم بزيادة قدرها 16.5 في المئة أي ما يعادل 1.8 مليار درهم مقارنة بنهاية 2012، وعلى جانب المطلوبات فقد بلغ إجمالي ودائع العملاء 11.9 مليار درهم وبزيادة نسبتها 5 في المئة مقارنة بـ 11.3 مليار درهم بنهاية 2012.

هذا وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 4.5 مليارات درهم وهو ما يمثل 20.9 في المئة من إجمالي موجودات المصرف مما يعكس قوة مركزه المالي، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 31 في المئة مما يسمح بتحقيق خطط المصرف التوسعية ضمن أهدافه الاستراتيجية، وعلى صعيد الأرباح فقد حقق المصرف، أرباحاً صافية بلغت 307.1 ملايين درهم بنهاية 2013 مقارنة بـ 272 مليون درهم بنهاية 2012 بزيادة وقدرها 12.9 في المئة.

وفي ختام حديثه وجه العويس الشكر باسم مجلس إدارة مصرف الشارقة الإسلامي إلى كافة المتعاملين والمساهمين على دعمهم وثقتهم بالمصرف، وإلى أعضاء مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف على جهودهم المبذولة في هذا المجال.

«الطيران التجاري» من الركائز الأساسية للعلاقات التجارية بين البلدين

34.5 مليار درهم صادرات قطاع النقل الأمريكي إلى الإمارات خلال 2013

نمو التجارة البينية بين البلدين

شكلت المنتجات المرتبطة بقطاع النقل بما في ذلك طائرات «بوينج» ومحركات «جنرال إلكتريك» أكبر مجموعة فرعية من صادرات الولايات المتحدة إلى الإمارات في عام 2013، بقيمة 34.5 مليار درهم «9.4 مليارات دولار» مستحوذة على 38 في المئة من إجمالي الصادرات، بحسب بيانات صادرة عن مجلس الأعمال الأميركي الإماراتي وزعها منظمو القمة العالمية لصناعة الطيران.

وأكدت البيانات أن الشراكات في قطاع الطيران التجاري تعد إحدى الركائز الأساسية للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الإمارات والولايات المتحدة الأميركية التي تقدر بنحو 29.6 مليار دولار في العام الماضي 2013.

وقال داني سيبرايت رئيس مجلس الأعمال الأميركي الإماراتي، إن الطيران التجاري يمثل إحدى الركائز الأساسية للعلاقات التجارية القائمة بين البلدين، وقد برز ذلك في الآونة الأخيرة من خلال العدد المتزايد من الاستثمارات واتفاقيات الشراكة التي شملت «الاتحاد للطيران» و«طيران الإمارات»، وتسجيل طلبيات قياسية لشراء طائرات «بوينج» ومحركات «جنرال إلكتريك» خلال العام الماضي 2013، وعلى نحو يفوق أي فترة أخرى، لافتا إلى وجود خطط طموحة لزيادة عدد الوجهات التي تخدمها شركات الطيران الإماراتية في الولايات المتحدة. ونوه بأهمية علاقات الشراكة الجديدة بين شركة «بومبغ» مع «الاتحاد للطيران» و«هانيويل يو أو بي» ومعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا، مشيرا إلى أن إطلاق اتحاد بحوث الطاقة الحيوية المستدامة من شأنه أن يوفر ملتقى مهما للمهندسين الأمريكيين والإماراتيين والعالميين لإجراء البحوث المتعلقة بالجدوى الشاملة لتكنولوجيا الوقود الحيوي.

وأضاف سيبرايت أن الشركات الأميركية بمختلف أحجامها الكبيرة والصغيرة والمتوسطة تبحث بصورة متزايدة عن فرص الأعمال والاستثمار المستدامة على المدى الطويل في شتى أنحاء العالم، وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، موضحا أن هذا الطلب يتزايد بوتيرة سريعة في ظل السعي الحثيث وراء الابتكار والتوسع على أعلى المستويات في القطاعات الحكومية والصناعية. ويقوم مجلس الأعمال الأميركي الإماراتي بالشراكة مع جمعية صناعات الطيران والفضاء في شهر الحالي، بقيادة وفد من كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يمثلون شركات الطيران المدني والدفاع في القمة العالمية لصناعة الطيران 2014، لزيادة وجود الشركات الأميركية الصغيرة والمتوسطة وشركات سلسلة التوريد في مؤتمر القمة.

كما يقيم ندوة، تحت عنوان «كيفية القيام بأعمال تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة» للشركات الأميركية المشاركة في القمة وفي الإمارات للمرة الأولى.

ويعمل مجلس الأعمال الأميركي الإماراتي على دعم التنسيق الوثيق بين هذه الصناعة والحكومة، حيث يوفر فرصاً لنمو صناعات الطيران والدفاع في القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز التواصل والتفاعل بين القادة وصناع القرار لتبادل الأفكار والخبرات في هذا المجال.

ويعمل المجلس أيضاً مركزاً لتبادل المعلومات للصناعة مما يسهم في تحديد التحديات التي قد تعيق النهوض بنمو العلاقات التجارية لقطاعي الطيران والدفاع بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتنعقد القمة العالمية لصناعة الطيران خلال الفترة من 7 إلى 8 أبريل 2014 في جزيرة السعديات بأبوظبي، وتركز على التحديات التي تواجه نمو حركة التصنيع في صناعات الطيران والطيران التجاري والدفاع والفضاء.

وتشمل قائمة الموضوعات التي ستتناولها القمة، الأحداث الجديدة التي يغطيها المديرون التنفيذيون والندوات الاستراتيجية الموجهة للقطاعات، والأخبار المتعلقة بصناعة الدفاع خلف الأبواب المغلقة والجلسات الخاصة بالشؤون العسكرية والأقمار الصناعية والاتصالات، ومن المتوقع أن يشارك في القمة العديد من خبراء الصناعة للإجابة عن التحديات التي يواجهها القطاع وصياغة استراتيجيات النمو في المستقبل.

ويقوم قادة الشركات في الأسواق القائمة والناشئة بتبادل الخبرات لدعم التصنيع، والارتقاء بمستويات سلسلة التوريد، وخلق فرص العمل ذات القيمة المضافة للأفراد الذين يتمتعون بالمهارات العالية.

واستقطبت القمة الأولى في 2012 أكثر من 900 من كبار المسؤولين التنفيذيين من أكثر من 52 دولة، وستستقطب القمة الثانية في 2014 أيضا ممثلين من الأسواق الناشئة، مثل روسيا والهند والصين وأوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية.

عمومية «أبوظبي الوطني» تقر توزيع 40 في المئة أرباحاً نقدية و10 في المئة أسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية لبنك أبوظبي الوطني التي عقدت امس على توزيع 40 في المئة أرباحا نقدية إضافة إلى 10 في المئة أسهم منحة.

ويستحق المساهمون المسجلون في سجل المساهمين بتاريخ 23 مارس 2014 التوزيعات التي وافقت عليها الجمعية العمومية.

وأقرت الجمعية العمومية للبنك التي عقدت برئاسة معالي ناصر أحمد السويدي رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني تقرير مجلس الإدارة وتقرير المدققين والبيانات المالية لعام 2013.

وصادق المساهمون على تعيين سعادة الدكتور الطاهر مصبح الكندي المرر عضوا بمجلس الإدارة عن مجلس أبوظبي للاستثمار خلفا للمرحوم الدكتور جوعان سالم الظاهري واختار مجلس الإدارة الدكتور الطاهر مصبح الكندي المرر نائبا لرئيس مجلس الإدارة.

وقال ناصر أحمد السويدي ان بنك أبوظبي الوطني واصل تحقيق أداء جيد خلال عام 2013 على الرغم من التحديات السائدة ويعكس الأداء القوي خلال ظروف عدم اليقين قوة نموذج الأعمال الدولي والمتنوع الذي يتبناه البنك إضافة إلى موظفيه الذين نعتبرهم أهم الأصول.

وأضاف السويدي خلال عام 2013 ازداد صافي الأرباح بمعدل 9.3 في المئة ليبلغ 7ر4مليار درهم كما واصل البنك تنمية ميزانيته العمومية فضلا عن الاستمرار في النمو والتوسع استنادا إلى قوة رأس المال والسيولة.. كما تم مجددا في عام 2013 تصنيف البنك من قبل «غلوبال فاينانس» ضمن البنوك الـ50 الأكثر أمانا في العالم والبنك الأكثر أمانا في الشرق الأوسط.

وفي أعقاب رفع ستاندرد آند بورز تقييمها الائتماني للبنك للأمدين من /ايه +/ إلى / ايه ايه - / قامت «جلوبال فاينانس» برفع تصنيف بنك أبوظبي الوطني ليحتل صدارة البنوك الـ50 الأكثر أمانا في الأسواق الناشئة.. كما تمكن البنك في عام 2013 من الفوز بجائزة الشيخ خليفة للامتياز- الفئة الماسية. وقال السويدي: قمنا بصوغ استراتيجية نمو رصينة للسنوات الخمس المقبلة وستمكن الاستراتيجية الجديدة بنك أبوظبي الوطني من تعزيز نموه في دولة الإمارات والتوسع خارجيا.. وسوف يركز البنك في عملياته على النمو القائم على التدفقات التجارية والاستثمارية في المنطقة الجغرافية الممتدة من غربي أفريقيا إلى شرقي آسيا.

جانب من عمومية «ابو ظبي الوطني»

وأعرب رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الوطني عن تقديره لخدمات المغفور له بإذن الله الدكتور جوعان سالم الظاهري الذي قام بجهود مقدرة في نمو البنك خلال سنوات عمله نائبا لرئيس مجلس الإدارة واسهم بدور مهم ومتميز وجوهري في مسيرة نجاح البنك ونمو اقتصاد الإمارة.. ورحب بسعادة الدكتور الطاهر مصبح الكندي المرر نائب رئيس مجلس الإدارة الجديد واليكس تيرسبي الرئيس التنفيذي الجديد للمجموعة متمنيا لهما التوفيق والنجاح في السنوات المقبلة.

ويسعى بنك أبوظبي الوطني لبناء الشبكة المصرفية الأكبر والأكثر أمانا والأفضل أداء في الإمارات ومن ثم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي كما سيعمل على تعميق شبكته المصرفية للمؤسسات وإحداث مزيد من التكامل بينها وبين مراكزه المصرفية القائمة في أوروبا وشمال أميركا وصولا إلى تأسيس عمليات مصرفية عالمية في الاقتصادات الأكبر والأسرع نموا في المنطقة الممتدة من غربي أفريقيا إلى شرقي آسيا.

ومن جانبه ذكر اليكس تيرسبي الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني ان البنك يتمتع بموضع راسخ يتيح له الاستمرار في منحنى النمو الناجح الذي تحقق في السابق من خلال التركيز على مهمته الجديدة والمتمثلة في أن يكون شريكا أساسيا لعملائه واستثمار قوته المالية ومركزه الجغرافي المتميز.

وأضاف ان الاستراتيجية الجديدة للبنك تهدف لبناء عوامل لزيادة الدخل من غير الفائدة وقد بدأت النتائج المالية توضح تحسنا ملحوظا في إيرادات العمليات.